عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 112 / 1 آذار 2018

الغوطة الشرقية

عدسة فادي الشامي - خاص عين المدينة

Ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

الافتتاحية

الغوطة ليست مذبحة فحسب

مئات الشهداء، آلاف الجرحى، 400 ألف محاصر، موتٌ بكل صروفه، قتلاً بالقذائف والصواريخ والبراميل. حرقاً بقنابل النابالم. سحقاً تحت أنقاض البيوت. دفناً في ملاجئ بدائية حُفرت تحت الأرض للنجاة، ولا تُجدي أمناً ولا تدرأ قنابل الأعماق والقنابل الارتجاجية. خنقاً بالكلورين السام والأسلحة الكيماوية. جوعاً تحت حصار بات صفة لصيقة لاسم المكان والبشر. نزفاً حتى الموت من جراح لا يجد الأطباء والمسعفون ما يضمدونها به، بل وحسرة وكمداً أمام جثة طفل لُفّت ببقايا خيش الأمم المتحدة كفناً، ولا يجد الأب والأم دقائق من الهدوء لدفنها إلا في قلب توقف عن النبض، بعد أن ثار على حياة صغيرة باردة مسجاة أمامه، بانتظار عبثي لآخر إكرام تَحُول الطائرات بينها وبينه.

الغوطة ليست مذبحة ساخنة في آن متفجر يتصدر عناوين الأخبار، ويُثير شهوات الاستباق الصحفي وسرد الإحصاءات وتراشق الأكاذيب، الغوطة استلابٌ معلن وفجائعي للحياة في صورتها البشرية، وانحطاطٌ ممضّ لكل قيمة حق وعدالة بنى البشر عليها تمايزهم عن بدائيات الخلق. قتلٌ يحدث تحت مسميات رنانة من رطانات الشجب والتنديد البائسة، والمرقّمة بقرارات أممية لا تقارب في واقعية دلالاتها، سوى مؤشر الموت المتصاعد مع كل غارة.

والغوطة انتقال المذبحة إلى إبادة في الضمير، لمن يلوكون ذرائع ولائهم للسفاح وحلفائه. وعنفٌ يكفّر كلّ فكرة أو سؤال عن جدوى هذا الهوس القاتل. وهي في كونها ذروة جديدة لانكشاف مستوى انشطار المجتمع السوري، تتحول إلى مؤشر ذي دلالة عميقة عن مستوى وعمق انهزام نظام بشار الأسد ورعاته، أمام أطفال ما ترك نوعاً من القتل إلاّ وجرّبه عليهم، لكنه مذعور منهم حتى في داخل حصارهم.

في هذا المخبر العالمي، تستعرض روسيا مظهر الدولة الكبرى الوحيد الذي مازالت تملكه، لتلقي بثِقلها العسكري مجدداً في جبهة آمنة، وهي تلوّح بتكرار سيناريو حلب الذي قالت بعده إن الأمور دانت لحليفها الأسد، لتكتشف أن ما حدث في حلب كان خطوة في طريق بلانهاية حوّلها إلى قوة جوية عند إيران وحزب الله، داخل ورطة عسكرية. أياً تكن نتيجة الأوضاع الدامية في الغوطة فهي لن تجد فيها نهايتها المتوخاة.

في سوق نخاسة القيم الإنسانية الذي أقامه محور الإبادة على أشلاء المدنيين، لا تعدو المفاخر العسكرية كونها تفسيراً أعوج لهزيمة الأسد التي قامت في الغوطة منذ سبع سنوات، أو شرحاً مزيفاً لخزعبلات «النمر» الذي يُراد جعله أيقونة للانتصار على العزّل.

لكنها، قبل هذا وذاك، قمة جديدة لفشل المجتمع الدولي في إدراك حجم الكارثة التي يقوده محور الأسد وإيران وروسيا إليها، تحت غمامة الأسلحة الكيماوية واليأس الانتقامي.

3 مشكلة العقارات في مدينة دير الزور

5-4 جيب علي بابا في يسار الفرات

7-6 التسوية المستعصية في مدينة الميادين

11-10 نُخب من جنوب دمشق يدشنون واقعاً ثقافياً جديداً

13-12 بادية السويداء حين كانت سوقاً مفتوحة للنفط والسلاح

15 متضررون في كلس يبحثون عن حلول

17 الأسد وأبوه.. أخوة منهج الدمار الشامل

19 عمر وفراس المظهور.. شقيقان من دير الزور

مشكلة العقارات في دير الزور
مدخل إلى التغيير الديموغرافي في المحافظة

فيصل دهموش

أصدر نظام الأسد، في منتصف شباط، القانون رقم (3) لعام 2018، الخاص بإزالة أنقاض الأبنية المتضررة نتيجة أسباب طبيعية وغير طبيعية، أو خضوعها للقوانين التي تقضي بهدمها. يسعى النظام من خلال هذا القانون، وفق ما صرّح عدد من مسؤوليه، إلى تهيئة الأرضية التشريعية لمرحلة إعادة الإعمار في سوريا، بالرغم من تعقيدات هذا الملف؛ إلا أن هذا القانون–وبالنظر إلى واقع المشكلة العقارية في محافظة ديرالزور، وفي ظل الصراع السياسي القائم في البلاد، حيث تسيطر إيران على مناطق عدة في سوريا؛ تشكّل دير الزور في الخريطة الجيوسياسية أهمية استراتيجية لها، لربط مناطق سيطرتها في سوريا بتلك التي في العراق. وفي حين تسيطر الميليشيات الإيرانية على منطقة جنوب الفرات في دير الزور، يتحكم مسؤولون إيرانيون بعدد من مؤسسات النظام- يُفهم في سياق منح الغطاء القانوني لمشروع إيران في سوريا عموماً، ومنها دير الزور، والهادف إلى إعادة تشكيل المنطقة سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

تعود ملكية قسم من الأحياء السكنية المشغولة في محافظة دير الزور إلى البلدية، وقسم آخر يعود لحيازات أفراد، كونها أراض أميرية داخلة في التنظيم الإداري لمدنٍ المحافظة. ويُفيد محامون مختصون، أن الأراضي الأميرية في سوريا ما زالت تخضع لقانون انتقال الأموال الأميرية العثماني، وينص القانون المدني على أن العقارات الأميرية هي التي تكون رقبتها للدولة، ويجوز أن يجري عليها حق تصرف. والجاري في القضاء السوري أنْ تُعاملَ الحيازات معاملة الأراضي المِلك. حيث يبيع ويؤجّر الحائزون حق التصرف لأفراد آخرين، لكن عمليات البيع والشراء والآجار هذه لا تسجل في السجلات العقارية، وإنما يتم تنظيمها عبر عقود مصدقة لدى الكاتب بالعدل، وبالتالي هي غير قابلة للفرز العقاري. ويُضيفون، أن الأبنية السكنية المقامة على أراض تعود ملكيتها إلى البلدية صدر بها قرار إزالة غير منفذ منذ عام 2010.

اليوم، في ظل الواقع الجديد، تزداد تعقيدات المشكلة العقارية فيها، إذ أن عدداً غير قليل من المالكين فقدوا أوراق إثبات الملكية، سواء المسجلة في السجل العقاري أم المثبتة لدى الكاتب بالعدل. فضلاً عن فقدان السجلات العقارية، ووثائق المؤسسات المعنية كالبلدية والكاتب بالعدل، كما أشيع مؤخراً، مما سيجعل من الصعوبة تحديد هوية مالك العقار. ورغم أن القانون الصادر يتيح للأقارب من الدرجة الرابعة إثبات ملكية العقار، إلا أن سيطرة النظام على منطقة جنوب الفرات، سيعيق عودة المعارضين، كما أن سوء الأوضاع الأمنية ستعرقل عودة قسم آخر من السكان. وبالتالي من الصعوبة تحقيق هذا الشرط في حالة من لم يستطع العودة، ما سيسهل لسلطات النظام وأذرع إيران المحلية عمليات بيع وشراء الملكيات العقارية.

ويُفيد عدد من المختصين في القضايا العقارية، أن نظام الأسد، من خلال هذا القانون، قد يُسقط حق الانتفاع والحيازة للعديد من السكان المالكين، الذين لن يستطيعوا تثبيت ملكيتهم بتطبيق القانون الصادر لأسباب سياسية وأمنية، مما يبطل حقهم القانوني في المطالبة بحقوقهم فيما بعد. ويؤكدون أن النظام سيمهد لهذا الغرض من خلال إصدار قوانين أخرى لاحقاً.

يضاف إلى ما سبق، التعقيد الذي أضافه تدخل السلطات المتعاقبة على المحافظة في مسألة العقارات، خصوصاً تنظيم داعش، الذي فصل بعدد من القضايا العقارية المتعلقة بملكية الأراضي والممتلكات المتنازع عليها قبل الثورة، وردّها إلى مالكيها السابقين الذين باعوها إلى ملّاك جدد. إضافة إلى بيع الكثير من العقارات في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام بدون توثيق قانوني، وهي عقارات متنازع عليها أساساً، فضلاً عن سيطرة ميليشيات موالية للنظام على منازل العديد من المعارضين أو المدنيين الذين غادروا المحافظة.

وتتوارد أنباء عن بدء حركة بيع وشراء عقارات من قبل شركات إيرانية، عبر وسطاء محليين. ورغم عدم وضوح تفاصيل هذه العمليات، إلا أن تعيين (عبد المجيد الكواكبي) -المسؤول السابق لمكتب التنسيق لحزب الله اللبناني في حلب- محافظاً لدير الزور، يُثير المخاوف في هذا الاتجاه، من خلال التلاعب في تطبيق القانون (3)، والذي ينص في المادتين: (2 و 4) منه على أن المحافظ هو من يحدد المناطق العقارية والمباني المتضررة في الوحدة الإدارية، وهو الذي يشكّل لجنة توصيف المباني المتضررة، والتثبت من ملكيتها، وملكية المقتنيات الخاصة والأنقاض. مما يسهل تمرير بعض القرارات، وتسريع إصدار وثائق عمليات البيع والشراء لصالح مشروع إيران.

يعود استهداف نظام الأسد والإيرانيين لمحافظة دير الزور إلى عام 2014، عند نزوح قسم من أبناء عشيرة الشعيطات إلى مدينة تدمر، إبان المجازر التي ارتكبها بحقهم تنظيم داعش، إذ استغل النظام استصدار بطاقات شخصية «بدل ضائع» لعدد من أبناء الشعيطات، فمنح بطاقات هوية سورية لعناصر أفغان من لواء «فاطميون»، ينتشرون اليوم في المحافظة، وما يجري اليوم فيها ما هو إلا استكمال لهذا المشروع، بدون أي اعتبار لانعكاساته الاجتماعية التي ستُدخل المنطقة في صراعات مذهبية عنيفة.

متداولة للجسر الحربي

جيب علي بابا في يسار الفرات

(٣) آلاف لص وقاتل وقاطع طريق، من جنود النظام وأتباع إيران والروس

تقرير خاص

في يوم (18) من شهر أيلول الماضي، بدأت قوات مشتركة، تضم وحدات من جيش النظام وميليشيات تابعة له وأخرى تابعة لإيران، إضافة إلى وحدات نظامية ومقاتلين مرتزقة روس، بعبور نهر الفرات من الضفة اليمنى قرب بلدة المريعية، إلى الضفة اليسرى قرب بلدة مراط، عبر جسر حربي أنشأته وحدة هندسية روسية. وجاء انتقال النظام وحلفائه إلى الضفة اليسرى في محاولة منهم للسيطرة على معمل معالجة الغاز المعروف بـ «كونيكو» وما يحيط به من آبار غازية، وعلى حقل العمر النفطي. غير أن «قسد» التي كانت قد سيطرت على منطقة المعامل نجحت في الوصول قبل النظام إلى «كونيكو» والعمر، ثم إلى باقي آبار النفط شمال شرق نهر الفرات.

وفي حصيلة المعارك التي خاضتها بشكل منفصل، كل من «قسد» مدعومة من التحالف الدولي من جهة، وقوات النظام وحلفائه من جهة أخرى، ارتسمت خريطة السيطرة في الجانب الأيسر من نهر الفرات المعروف بمنطقة الجزيرة، بين جزء صغير يسيطر عليه النظام وحلفاؤه على شكل شريط تقريباً، يمتد بين بلدتي الحسينية و الطابية من الغرب إلى الشرق، وبلدتي حطلة والصالحية من الجنوب إلى الشمال، قبل أن يضيق ليوازي خط سكة القطار. فيما تسيطر «قسد» على باقي المنطقة، باستثناء جيب صغير أقصى شرق المحافظة ما يزال تحت سيطرة تنظيم داعش، وآخر أكبر في بادية الجزيرة قرب الحدود العراقية في الشمال.

تشكيلة القوات

نميز ثلاثة أنواع رئيسية، في تشكيلة القوات المنتشرة في الجيب الخاضع اسمياً لسيطرة النظام في الجانب الأيسر من نهر الفرات، حدّدتها مصادر خاصة لـ عين المدينة وفق ما يلي:

أولاً: قوات تابعة للروس، وتضم وحدات من الجيش النظامي، ومجموعات أكبر من مقاتلين مرتزقة. ويعمل الجميع تحت قيادة ضابط يدعى الجنرال مول، ويقدر عددهم الكلي بـ (500) جندي ومقاتل تقريباً. وتتمتع هذه القوات بتسليح جيد فيه عتاد ثقيل، من مدافع ودبابات وراجمات صواريخ. إضافة إلى ناقلات الجند المدرعة وكاسحات الألغام ومركبات وآليات هندسية..

ثانياً: القوات التابعة لإيران، وتضم ميليشيا من شيعة بلدة حطلة، يقودهم طارق ياسين المعيوف. وميليشيا أخرى من شيعة حطلة، يقودها حسان علي الموسى الملا عيد، الذي يتمتع بعلاقات خاصة مع حزب الله اللبناني، وترفع ميليشياه أعلام الحزب. وميليشيا لواء الباقر الذي يترأسه كل من «الحاج» خالد المرعي ونواف البشير عبر ابنه أسعد، ولكل منهما مجموعات تتبع له مباشرة في صفوف هذه الميليشيا. ولوحظ مؤخراً تحول تدريجي لنواف البشير من الحرس الثوري الإيراني نحو الحرس الجمهوري التابع للنظام، ودون أن يصل درجة الانشقاق على الإيرانيين بعد. وتعمل جميع هذه القوات تحت قيادة وحدة صغيرة من الحرس الثوري، يقدر عددها بـ (100) عنصر تقريباً، فيما يقدّر العدد الكلي لعناصر الميليشيات التابعة لإيران على أنواعها بـ(1200–1500) عنصر تقريباً، ما يجعل لهم الحضور العددي الأكبر، مقارنة بحلفائهم من الروس ومن أتباع النظام.

ثالثاً: قوات تابعة للنظام، وتضم مجموعات من جيشه، تنتمي بشكل رئيسي لما يعرف بالفيلق الخامس (اقتحام) المدعوم من الروس بشكل خاص، إضافة إلى

مجموعات أصغر من الحرس الجمهوري، ومن جهاز المخابرات العسكرية، ومن جهاز المخابرات الجوية، يبدو أنها تتبع للعميد سهيل الحسن حسب مباشرة، إضافة إلى مجموعات من ميليشيا «فصائل الحماية الذاتية» -قيد التأسيس- تعرف اليوم باسم اللجان الشعبية، ويقودها عزام الطير (أمين شعبة الريف الثانية لحزب البعث). يقدّر العدد الكلي لهذه القوات بـ (1000) عنصر تقريباً، منهم (300-400) جنود احتياط. ويترأس هذه القوات ضابطان معروفان باسميهما الأولين، العميد ركن جمال والعقيد ركن إبراهيم.

النفوذ:

داخل الجزء الذي يسيطر عليه -اسمياً- النظام في الجانب الأيسر من نهر الفرات، يُلحظ حضورٌ ونفوذ متباين بين منطقة وأخرى في هذا الجزء لأنواع القوات. حيث يتمتع النظام بحضور قوي نسبياً عبر الفيلق الخامس -المدعوم من الروس- في بلدة الحسينية. وتسيطر الميليشيات الشيعية على بلدتي حطلة ومراط. فيما يتركز الانتشار الروسي بشكل خاص في بلدتي خشام والطابية، إضافة إلى انتشار صغير في بلدة الصالحية، حيث افتتحوا مقراً ومكتب تنسيق في هذه البلدة. وتعمل مروحيات روسية لتأمين الإمداد اللوجستي لهذه القوات من قواعدها الخلفية في المطار العسكري شرق مدينة دير الزور، ويشارك الجميع تقريباً في السيطرة على بلدة الصالحية.

ويُلحظ التباين ذاته في الحواجز ونقاط التفتيش الرئيسية، إذ يتشارك الروس والنظام في إدارة حاجز دوار الحلبية، ويتشاركان مع الميليشيات التابعة لإيران في إدارة الحاجز الرئيسي في بلدة الصالحية، الذي تبدأ بعده منطقة سيطرة «قسد». ويتشارك النظام مع الميليشيات التابعة لإيران في إدارة حاجز آخر في بلدة الصالحية. فيما تنشر الميليشيات التابعة لإيران (5) حواجز في بلدة حطلة.

بعيد عبورها نهر الفرات، في شهر أيلول الماضي، نفّذ جنود النظام وعناصر الميليشيات بأنواعها إعدامات ميدانية بحق العشرات من السكان المدنيين الذين ألقوا القبض عليهم، وما زالت بعض الجثث المتفسخة للضحايا مرمية في العراء حتى اليوم. وحدثت عمليات نهب واسعة لممتلكات الأهالي، وصلت حدّ انتزاع الأبواب والشبابيك وأسلاك الكهرباء النحاسية من الجدران في المنازل. وترك عناصر ميليشيا «جيش العشائر»، القادمة من الرقة ضمن عديد الميليشيات التابعة للمخابرات الجوية، التي شاركت بعملية العبور قبل أن تنسحب، عبارات بذيئة وسوقية على الجدران في المنازل. وينشط اليوم إلى جانب القادة العسكريين وسطاء ونافذون محليون يتبعون لأجهزة مخابرات النظام أو للميليشيات التابعة لإيران. وظهر إلى جانب هؤلاء أيضاً وسيط مدعوم من جمعية البستان المملوكة لرامي مخلوف (ابن خال رأس النظام بشار الأسد). ويعمل الوسطاء بشكل أساسي في تشجيع النازحين على العودة ضمن ما يسمى «المصالحة»، التي تعني فقط استسلام النازح مقابل وقف الملاحقة الأمنية، وبشرط أن ينتسب فرد على الأقل من كل أسرة لواحدة من الميليشيات على أنواعها، ويتنافس الوسطاء فيما بينهم لجذب أكبر عدد من المتطوعين إلى الميليشيات التابعة للأطراف التي تشغلهم.

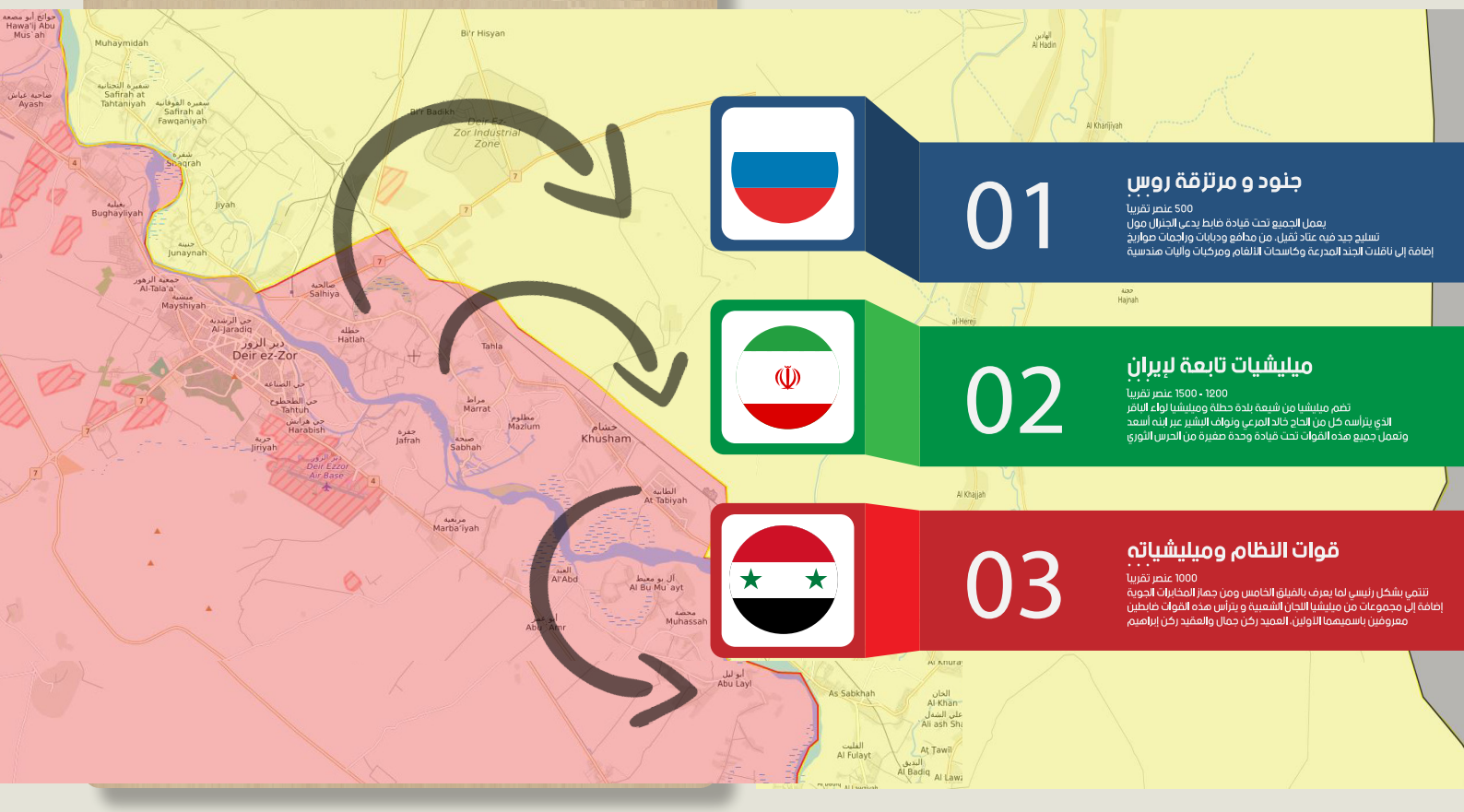

التسوية المستعصية في مدينة الميادين
عدّتها مجرمون وقناتها الشبيحة في الدير

هيثم الحنت

باشرت أجهزة النظام ومؤسساته عملها بترتيب إجراءاتها الرسمية، الشكلية بالطبع، لتقنين الإذلال الذي تشترطه عودة الأهالي إلى مدنهم وبلداتهم وقراهم جنوب نهر الفرات في محافظة ديرالزور، بعد سيطرة الميليشيات الإيرانية /الأفغانية والروسية والمحلية والعراقية شرقاً إلى جانب الجيش على المنطقة خريف العام الفائت، ليبدأ ميليشياوياً على مستوآخر رديف -بشكل فج في مدينة الميادين- وحقيقي أكثر، ترتيب إجراءات أبناء السلطة والولاء، الإذلالية كذلك، ولكن اجتماعياً هذه المرة.

يتداول في النزوح راغبون بالعودة إلى ديارهم في الميادين، وآخرون محتارون من أمرهم، أخبار تحركات مسؤولية في ديرالزور بكثير من الترقب، خاصة تلك المتعلقة بالعودة، والمحصورة في الإعلام الرسمي، بشخصيات المحافظ ورئيس فرع الحزب ورئيس اللجنة الأمنية والعسكرية ولجنة المصالحة وقائد المجموعة العملياتية. ويصب في هذه التحركات تحسين سبل المعيشة والخدمات ورجالاته.

وبدأ الترويج، منذ بداية السنة الجارية، لما يطلق عليه تسوية أوضاع، عبر نقاط تجميع اعتُمدت من قبل جيش النظام، وتشكيل (فصائل حماية ذاتية) و(كتائب طوعية)، كانت دفعتها الأولى 95 شخصاً من موظفي الدوائر والمؤسسات، عناصرها يقاتلون لحماية مناطقهم -انتشرت أخبار على صفحات ومواقع محلية عن نقل قسم منهم إلى جبهات الغوطة الشرقية- واعتُمدت مدينة الميادين (مركز الاستقطاب والاستقبال رقم واحد)، بحسب قرار من قيادة المنطقة الشرقية في قوات النظام.

وبغضّ النظر عن العودة ذاتها، والطريقة التي ستتم بها، والقرارات التي ستوجهها، فإن شكل العودة، وما سيليها من حياة عامة ستُبنى بالعائدين، ستطبعه محددات ومفاصل أخرى لا تعترف إلا بنفسها، بحيث تؤثر على الصراعات القائمة أو المحتملة، بينما لن تؤثر فيها هذه إلا بقدر ما ستقويها وتخرجها إلى العلن .

الترتيبات الفعلية ورجال العلاقات

مازالت القرارات بدون فاعلية، بانتظار شيء ما يتم بالخفاء. على أنه، وفي مقابل تلك التحركات، يتداول ذات النازحين أخباراً أقلّ رسمية، ولكن أكثر جديّة والتصاقاً بالواقع، عن تحركات لجان عدة بقصد (التسوية) بالشروط المعروفة، وهي الانخراط في الفصائل المحلية المزمع تشكيلها. أكثر اللجان رسمية تدير أعمالها من مدينة ديرالزور، وتضم مسؤولين في فرع الحزب والمحافظة إضافة لآخرين، يُلقي عليها اللوم نازحون في تعطيل قرار عودتهم. بينما تعمل أكثر من مجموعة تضم شخصيات محلية أكثر فاعلية في دمشق، كما يفيد مطّلعون، من خلال التواصل مع وزارة الداخلية بالحد الأدنى، والأمن القومي بقيادة علي مملوك في الحد الأقصى، بقصد تحصيل شرعية حقيقية للخروج إلى العلن بفاعلية للقرارات المعطلة.

يشكّ الأهالي لأسباب عديدة وجيهة بتلك الشخصيات الناشطة لإعادتهم إلى مناطقهم، فقسم منها كان من المقربين أو حتى مبايعي تنظيم الدولة الإسلامية، قبل خروجه من الميادين. وسافر العديد منهم إلى دمشق ومنها عائدين دون معوقات تذكر، حين كان يُقاسي المرضى للحصول على موافقات داعش للسفر، بينما يبدو قسم من الشخصيات بلا ثقل حقيقي، يجزم البعض أن وراءهم مخبرون وأعوان سابقون للنظام، يحاولون من خلال دفع تلك الشخصيات الابتعاد عن المشهد لطمأنة الأهالي، ثم الانتقام لاحقاً من المعارضين، خصومهم المحليين. لكن رغم ذلك تظهر علاقات القرابة كضامن محتمل لتجاوز بعض الخلافات.

وفي حين تظهر على الساحة، عبر وكلائهم بين النازحين، أسماء ضباط متقاعدين أو مسرّحين، ومدراء دوائر سابقين، وأثرياء قدامى وجدد، ومخاتير ووجهاء، وأكاديميين ومتشيعين من جيل الشباب، كضامنين محتملين لكفّ يد النظام، وميليشياته المحلية خاصة،

عن الأهالي، والضمان بأن انتماء عناصر الميليشيات إلى كتل عشائرية معينة، لن يعني عبودية أو هزيمة نهائية للكتل البقية. في حين يجري كل ذلك، فإن أعين كثيرين من هؤلاء مازالت معلقة بضامنين حقيقين، صنعت لهم مواقفُهم مكانتهم في المجتمع المحلي، بعكس أولئك الذي صنعتهم مكانتهم الجديدة، أو القديمة، كمقبولين لدى النظام.

من الصعب التأكد من الأنباء التي تتحدث عن منافسة جارية في دمشق بين إيران وروسيا، وأعوانهما، من أجل الاستيلاء على مدينة الميادين، وذلك عن طريق صناعة الميليشيات واستقطاب رجالات المدينة، كما يُفيد مقربون من الأخيرين، وبالتالي جماعاتهم الأهلية من كتل عشائرية، تنقسم المدينة في الأساس على أساسها، ويجري في هذا النطاق، كما تقول الحكايا، استقطاب أهل المال إلى جانب الروس، عبر أعوانهم من مسؤولي النظام، بينما تحاول إيران جر أهل (النسب الحسيني) إلى جانبها، فيما استطاعت ميليشيات النظام جمع العشرات حول شخصيات من الميادين، معروفة بسجلها الحافل بالشر والبلطجة وتجارة المخدرات والخروج على القانون. لكن من المتوقع تراكم غالبية تلك التحركات ومجموعاتها حول من سيخرج منها بقرار حقيقي بالعودة، وبالتالي (الانتماء الأصيل إلى السلطة)، إن صح التعبير، وبنائها محلياً. بينما سينتظر البقية إلى حين لإعادة التوازنات القديمة، التي خسروها مع انهيار التراتبية المألوفة والعلاقة مع السلطة و(ثقتها) بهم.

إعادة ترتيب العلاقة مع مركز المحافظة القديم

مع انهيار مدينة الدير، منذ نهاية 2012، كعاصمة لمحافظة ديرالزور، انتعشت مدينة الميادين كبديل خدمي وتجاري عنها، ومركز جذب لناشطي المنظمات والمجالس والهيئات، ثم لإداريي تنظيم الدولة. في المقابل احتفظت مدينة ديرالزور بإداريي النظام وبيروقراطييه، وبالطبع شبيحته وأمنييه وعناصر جيشه، حتى في أشد اللحظات رعباً من حصار، ثم هجوم داعش على القسم المسيطر عليه من قبل النظام في المدينة، ليظهر أولئك اليوم بمظهر (المقاوم) الذي له أحقية ما، فيشكل النواة الصلبة التي سيجد الموظفون العائدون من المحافظات الأخرى، على سبيل المثال، أنفسهم عاجزين حيالها، وقد تماسكت مصالحها وتحالفاتها وتفاهماتها وفسادها.

في هذا الإطار يندرج سباق تصوير ونشر سِير مدراء دوائر ومديريات ورؤساء أقسام وأفرع وأعضاء مجالس.. من الدير في صفحات الفيسبوك، وقد بدأ السباق مع فتح طريق دمشق قبل السيطرة على الميادين، لتفتتح الأخيرة، من ثم، طريقها إلى مدينة الدير، وليس إلى أي مكان آخر. تنشط في الطريق حركة ذهاب الغنائم من الميادين، وعودة مباركات من (الصامدين/الشبيحة) في الدير لسلطة المجرمين الجدد في الميليشيات المحلية.

تنتشر في الفضاء الإلكتروني وبين النازحين الأخبار عن الميليشيات المحلية والأجنبية والجيش في الميادين، مصادرها الصور والفيديوهات التي تنشرها ذات الميليشيات، أو التسجيلات الصوتية لشخصيات على علاقة بمسؤولين لدى النظام، والأخبار المنقولة عن أشخاص زاروا الميادين في الفترة الأخيرة. ويفيد معظمها أن الميليشات الأجنبية تمسك الخطوط الأولى من جهة بادية الميادين جنوب المدينة، وضفة نهر الفرات شماليها، بحيث تشكل طوقاً حولها، بينما ترتع على هامش تلك القوى، وفي أحياء المدينة الداخلية، عصابات محلية على شكل ميليشيات تتبع للدفاع الوطني في مدينة الدير خصوصاً، حيث يتوجه الراغبون بزيارة منازلهم للحصول على موافقة خاصة لذلك.

وتمارس تلك الميليشيات، بتسهيل من الجيش، سلب محتويات البيوت والمحال. ذهبت حصة الأسد من الغنائم لرأس الحربة في السيطرة على الميادين من الميليشيات الكبرى في تشرين الثاني 2017، على أن الفكرة الأخيرة لا تشكل سوى تفصيل صغير في الوعي الجماعي لأهالي الميادين، فالمقتنيات الكبيرة تخص قلة، يتابعها أصحابها بصمت في رحلة بحث عن مفاتيح للوصول إليها، وشرائها مرة أخرى، بعكس محتويات المنازل والمحال، التي يباع قسم كبير منها على الأرصفة في مدينة ديرالزور بأثمان بخسة. فتدمير ذلك النمط الجماعي المقنن للمحافظة على الثروات الشخصية ومراكمتها، يفعل فعله الآن، وإلى وقت طويل، في موقف الأهالي من السلطة المحلية وعلاقتهم بمركز المحافظة.

تفجيرات داعش في مناطق «الإدارة الذاتية»
تكشف عجز أجهزتها وتثير غضب السكان

كدر أحمد

شهدت مدينة القامشلي منذ أيام انفجار سيارة مفخخة (فان)، أودى بحياة أربعة من السكان المدنيين، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان سلسلة الانفجارات التي ضربت المدينة في السنة الفائتة خاصة، والسنوات التي تسبقها، وتبنّى بعضها تنظيم داعش، وأعاد كذلك الجدل الذي تلاها حول كيفية وصول المفخخات إلى تلك المناطق، التي يتوجب المرور من عشرات الحواجز للوصول إليها. كما أعاد احتجاجاً صامتاً على تواجد الهدف المفترض للتفجيرات، وهو الحواجز والمقرات الرسمية التابعة للإدارة الذاتية في المناطق المستهدفة، رغم سقوط ضحايا مدنيين في أغلبها.

مئات المظاهرات المنددة بالنظام السوري خرجت من جامع قاسملو، الواقع بالقرب من الحي الغربي على طريق عامودا، حيث وقع الانفجار. يُعدّ هذا الشارع من أكثر الشوارع حركة واكتظاظاً، ويقع فيه أهم المراكز الإدارية والعسكرية للإدارة الذاتية في شمال سورية، منذ أن سيطرت «وحدات حماية الشعب» على المدينة في العام 2012.

أعاد هذا التفجير إلى الأذهان صور تفجيرات سابقة، وأثار كثيراً من التساؤلات، فالسيارة وهي من نوع (فان) تم شراؤها من إعزاز في ريف حلب، ونُقلت إلى مدينة القامشلي عابرة العشرات من الحواجز العسكرية التابعة للإدارة الذاتية، وفوق ذلك كانت (عربة إدخال) أو كما تسمى «أوروبية»، وحاول قرار أُصدر بعد التفجير حصر المسؤولية، وامتصاص النقمة الشعبية، والتنصل في الوقت ذاته من المسؤولية، وإبعاد الشبهات. ونصّ على منع شراء السيارات في (الجزيرة) من خارج أراضيها.

بحسب نشطاء من القامشلي، بلغ عدد الانفجارات خلال العام الماضي (40) انفجاراً تقريباً، تبنّى تنظيم داعش بعضها بزعم استهدافه الإدارة الذاتية، وفي معظم هذه الانفجارات تركزت الخسائر في صفوف السكان المدنيين. في العام 2013 قضى (20) من السكان المدنيين بانفجار سيارة مفخخة قرب مركز الدفاع المدني في مدينة القامشلي، وانفجرت سيارة أخرى عند دوار قرموتي في المدينة، وقبل أيام نُفذ تفجير بنفس الطريقة في حي الهلالية.

لم تكن مبررات الإدارة الذاتية مقنعة بشكل عام، بل اتُّهمت بالإهمال، وأحياناً بافتعال بعض التفجيرات خاصة تلك التي نفذت قريباً من مكان عقد مؤتمر للمجلس الوطني الكردي، واتُّهمت بعض الشخصيات من الإدارة بالوقوف وراء هذا التفجير. ورغم زعم الإدارة الذاتية أن الحواجز والمقرات العسكرية وغيرها ضرورية لحماية المدينة والأحياء السكنية فيها، إلا أن بعض الأصوات في أوساط السكان طالبت بإخلاء هذه المقرات، ومن دون أن تتحول إلى دعوة شعبية واسعة.

في شهر تموز من العام 2016، تبنّى تنظيم داعش تفجير شاحنة مفخخة في الحي، قضى في هذا التفجير (72) شهيداً و (143) جريحاً من المدنيين. حينذاك بدت الإدارة الذاتية وأجهزتها المختلفة، قليلة الخبرة أمام هذه العمليات، فكانت استجابتها عموماً قاصرة وغير فعالة في الحد منها، وحتى في الحالات القليلة التي نجحت فيها بإحباط بعض الهجمات، كانت السيارات المفخخة قد دخلت إلى عمق مناطق سيطرة الإدارة، قاطعة مسافات طويلة تقع فيها عشرات الحواجز ونقاط التفتيش.

لم تصدر أي أرقام أو إحصاءات من الإدارة الذاتية عن أعداد الضحايا في التفجيرات التي وقعت في مناطق سيطرتها، وظلت دوماً تكتفي بتوجيه الاتهامات لتنظيم داعش بالوقوف وراء هذه التفجيرات. وتقف الأجهزة العسكرية والأمنية التابعة للإدارة الذاتية صامتة، كما أنها لم تنشر نتائج التحقيقات المفترضة، ويبدو أنها لم تتوصل إلى أي شيء. ولم ينشر في معظم الحالات أي تقرير أو حتى أخبار مقنعة لكيفية وصول عربات داعش المفخخة إلى معاقل الإدارة. وما زالت الخطوات التي تتخذها الإدارة قاصرة ومحدودة وهامشية أمام هذه العمليات، فمنذ أيام صدر قرار يُلزم جميع السكان في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، ممن اشتروا سيارات في أوقات سابقة من مناطق خارجة عن سيطرتها، بالمبادرة إلى فحص سياراتهم في مراكز محددة تتبع «الأسايش»

بعد تغذية المنطقة الصناعية في محافظة إدلب بالكهرباء، عاد 90% من أصحاب الورش والمعامل إلى منشآتهم، ما أدى إلى تغذية المنطقة بالاحتياجات الصناعية الأساسية، وخلق فرص عمل جديدة لسكان المنطقة. إضافة إلى استثمار عدد من الصناعيين أموالهم في مشاريع ومعامل جديدة، ما حقق تنافساً سعرياً، انعكس إيجاباً على حياة المواطن وأسعار المواد.

المنطقة الصناعية في إدلب: ٩٠٪ من المنشآت عادت إلى سوق العمل مع دخول الكهرباء إليها

يمامة أسعد

في شهر تموز من عام 2017، تم تغذية المنطقة الصناعية الواقعة في القسم الشرقي من محافظة إدلب بالكهرباء، من خلال مشروع للمستثمر عبد القادر سرحان، الذي قام وبعد دراسة للمنطقة بتزويدها بمولدة كهربائية (كامنز 1000kva) باستطاعة (5000أمبيراً)، كما قام بمدّ كابلات جديدة عوضاً عن الشبكة الرئيسية التالفة والقديمة، والتي سُرق قسم كبير من أجزائها، وبكلفة مالية وصلت إلى (200 ألف دولار تقريباً).

وفّر المشروع أكثر من (11) فرصة عمل من محاسبين وفنيي ميكانيك وفنيي كهرباء وجباة، واستفاد من مشروع الكهرباء في البداية 15% من أصحاب المنشآت والورش الصناعية (110 محال من أصل 600)، ليرتفع العدد تدريجياً بعد مرور سنة على المشروع إلى (510) مشتركاً. بعد أن توقفت معظم الورش والمعامل خلال السنتين السابقتين للمشروع، منذ تحرير إدلب في عام 2015 توقف عن العمل 60% من المنشآت، نظراً لغياب الكهرباء، والكلفة المالية الباهظة للمولدات الصغيرة الخاصة، من غلاء الوقود وكلفة القيمة التشغيلية وصولاً إلى الأعطال الكثيرة التي ترافقها، ما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج.

تعمل المولدة بشكل يومي من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الرابعة مساء في فصل الشتاء. ويعتمد المشروع على نظام الشرائح للجباية. فهو يقدم الكهرباء بالكيلو الواط الساعي. وباختلاف صرف الكهرباء -بحسب المنشأة- فقد قُسّمت العدادات إلى نوعين (أحادي الطور وثلاثي الطور)، لحساب كمية الصرف الأسبوعي لكل منشأة، لكل عداد تسع شرائح تبدأ الأولى من (0-8 كيلو واط) بسعر (2000 ليرة سورية)، وهي شريحة ثابتة لكل منشأة سواء تم استهلاكها أم لا، وتنتهي بشريحة من (2001 وحتى 3000 كيلو واط) بسعر (115 ليرة سورية لكل واحد كيلو واط)، وترتفع الكلفة جزئياً بالنسبة للعداد ثلاثي الطور.

وشهدت المنطقة الصناعية في محافظة إدلب، والتي بنيت على مساحة (74) هكتاراً، نشاطاً كبيراً خلال الأشهر الأخيرة، وتنوعاً في المهن والحرف والصناعات، فبالإضافة إلى ورش الحدادة والنجارة وتصليح السيارات، تم افتتاح (11) معملاً صناعياً (منها معمل حقن الألمنيوم الذي لاقى رواجاً واسعاً في المنطقة -فهو يقدم الألمنيوم بكل الأشكال ليكون جزءاً من الصناعة في ادلب وريفها- وكذلك معمل قوالب سي إن سي، وأربعة معامل لصناعة قوالب البوظ، ومخزنين للتبريد، ومعصرة للزيتون)، و يقول المستثمر عبد القادر «تمكنا بحمد الله من تشغيل سوق النجارين كاملاً، بالإضافة إلى معامل البلاط والرخام والبلوك، وأغلبها كان متوقفاً عن العمل» وتوقع المستثمر «ازدهار المنطقة الصناعية بسبب توفر الكهرباء».

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الوقود في الآونة الأخيرة (وصل سعر برميل المازوت إلى 85000 ليرة سورية)، إلّا أن أسعار الكهرباء في المنطقة الصناعية لم تتأثر إلّا بارتفاع طفيف، بحسب صاحب المشروع.

تراجعت بسبب توافر الكهرباء كلفة تخزين المواد الغذائية بنسبة 40%، كما لوحظ انخفاض سعر قالب البوظ من 600 إلى 400 ليرة سورية في المنطقة الصناعية عنه في المناطق المجاورة، كما انخفض سعر القرميد من 115 إلى 85 ليرة سورية، وانخفض سعر «سطل البلاستيك» الذي كان يوزع على معامل المخللات والأجبان والألبان، ما أدى إلى منافسة حقيقية مع المعامل خارج المنطقة الصناعية لتتسابق الأخيرة لنقل منشآتها الى المنطقة الصناعية. كما قال أصحاب ورش فنية لـ عين المدينة «إن كلفة التصنيع انخفضت، وهذا ما أدى إلى انخفاض الأسعار بشكل عام».

الصور من صفحة المكتبة على الفيسبوك

نُخب من جنوب العاصمة يدشنون واحة ثقافية جديدا عبر (المكتبة الدمشقية)

شمس مطعون - محمد كساح

في المكتبة الدمشقية لبلدة يلدا جنوب العاصمة دمشق، تصطفّ الكتب على عشرات الرفوف بأناقة واضحة. المكان بدا نظيفاً بألوان زاهية تشكلت من انعكاس الألوان المتباينة على الأرضية، وطريقة ترتيب الكتب، والإضاءة الموزعة بعناية. الهدوء السمة الأهم التي تغريك لارتياد المكتبة، إذ بإمكانك الجلوس على إحدى الطاولات واحتساء كوب من القهوة، حيث يتحول المكان إلى متنفس وملاذ جيد للعودة إلى القراءة والمطالعة.

أمام مكتب تجمعت عليه الكتب و بعض الأوراق، بدا عاطف أبو الخير (مدير المكتبة الدمشقية) سعيداً بما تم إنجازه في «الصرح» الذي ضم آلاف الكتب بجهود أبناء المنطقة، فـ«هذا العمل يثمر اليوم بجهود شباب متطوعين، لا أستطيع أن أرد لهم جميلهم» يقول أبو الخير.

لم تمنع سياسة الحصار، التي انتهجتها قوات النظام ضد المدن الثائرة، أبناء بلدة يلدا من رفع شعار «القراءة حياة» على مشروعهم الوليد، إيماناً بضرورة القراءة لتنمية المهارات، وفتح آفاق جديدة ورفع المستوى الفكري، ونشر الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع. وكان افتتاح المكتبة، «سواء للدراسة أو المطالعة» وتأمين الكتب «قسم منها تم جمعه من الأشخاص والقسم الآخر تم شراؤه»، مهمة شاقة أعادت فتح أبواب العلم أمام بضعة آلاف من السكان، حرمتهم الظروف من القراءة ومتابعة تحصيلهم العلمي.

يتحدث أبو الخير عن بدايات مشروعه الذي حلم بتحقيقه منذ سنوات «الفكرة كانت في أذهاننا منذ وقت طويل، ولكن الظروف وصعوبة تأمين الكتب والمكان، كلها أسباب كانت تحول دون انطلاق المشروع».

مع تحسن الظروف، قام القائمون على المشروع بتحويل مبنى السجل المدني في يلدا إلى مكتبة ضخمة، تعد من أكبر المكتبات في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وتحول معها اهتمام «أبو الخير» من المحاماة وتسجيل حالات الطلاق والزواج، إلى إرادة في تغيير الواقع وتعزيز دور الثقافة والعلم... وإيماناً منه بـ«أن البندقية التي لا يحميها الفكر تهدم ولا تبني» على حد قوله.

عمل فريق «المكتبة الدمشقية» أشهراً متواصلة على تنظيف مبنى السجل المدني، وتجهيز الصالة، وفرز وترتيب الكتب وتوزيعها بشكل متناسق ومنظم. واعتمد الفريق على برامج حاسوبية تسهل على الباحثين عن الكتب إيجاد مبتغاهم.

ضمت المكتبة وفقاً لمديرها قرابة ٧ آلاف كتاب في مختلف العلوم، وبعدة لغات حية، وتشمل ستة عشر قسماً: منها العلوم الشرعية والسياسة والقانون والفلسفة وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا والحاسوب، إضافة إلى عدد من المجلات العلمية والثقافية.

ألفا زائر حتى الآن

استقبلت المكتبة التي فتحت أبوابها مطلع كانون الأول الماضي أكثر من ٢٠٠٠ زائر، دخلوا إلى المكتبة وتصفحوا كتبها. أغلبهم من فئة اليافعين ما دون ٢٥ سنة، وهو أمر جيد، على حد قول مدير المكتبة الذي قال «إن من المتوقع أن تصرف ظروف الحرب والحصار التي تشهدها المدينة الأهالي عن القراءة والمطالعة، إلّا أن الأمر كان مفاجئاً والأعداد تتزايد في كل يوم». ويسعى القائمون على المكتبة إلى إقامة نشاطات جديدة فيها لجذب الفئات العمرية المختلفة.

كـ الحوارات الثقافية والسياسية، ودورات محو الأمية والخط العربي ودوري «شطرنج» للمحترفين، ودورات لتعليم الشطرنج. كما تم إنشاء قاعة مطالعة خاصة للنساء، لتلبية احتياجاتهن في القراءة والتعلم ورفع مستواهن الثقافي.

ثورة وثقافة

تضم البلدات التي تسيطر عليها المعارضة جنوبي العاصمة (يلدا، ببيلا، بيت سحم) العديد من النخب الثقافية، و لفيفاً من الخبرات المتنوعة، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل: ماذا قدم الحراك الثوري في المنطقة في مجال الثقافة، على غرار المكتبة الدمشقية التي ربما يكون الإعلان عنها جاء متأخراً ؟

محمد النصر (عضو تجمع ربيع ثورة العامل جنوب العاصمة) قال لـ عين المدينة «هناك العديد من المحاولات لرفد الجانب الثقافي من عدة مؤسسات ثورية في جنوب دمشق، ولكنها لم تكن على المستوى المطلوب. حيث قامت هذه الجهات بمشاريع متنوعة في التنمية والتوعية في الجانب الثقافي، كان من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، مركز (وتد للتدريب والتنمية) ومركز (قدرات للتدريب والتأهيل والتنمية) ومركز (نساء ماهرات) ومركز (آذار للدراسات)».

ورأى النصر أن مجتمع جنوب دمشق، بشكل عام، لايزال في أدنى المستويات المطلوبة من حيث إقباله على القراءة، ويعاني في الوقت ذاته من مشكلة في توجيه ذائقته نحو ما يقرأ. وعلى الرغم من ذلك لا يمكن إنكار جهود الكوادر والمؤسسات والمراكز التي تسعى للنهوض بالمستوى الثقافي بشكل عام، رغم قلة الإمكانيات والموارد وحالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة .

لكن، ومنذ الإعلان عن افتتاح المكتبة الدمشقية لُوحظ إقبال جيد نسبياً على القراءة، وخصوصاً من فئة الأطفال (بين عمر ١٠ إلى ١٥ سنة)، بالإضافة إلى إقبال لا بأس به من باقي الفئات بما فيها النساء. ومع ذلك «في الوضع الحالي القائم في المناطق المحررة، نجد من الصعوبة بمكان الاهتمام كما يجب بالجانب الثقافي والفكري، وخصوصا مع حالة الحصار والفوضى في المناطق المحررة، التي تسبب بها نظام الأسد وحلفائه بطريقة ممنهجة. بالإضافة إلى ضعف الدعم المقدّم في هذا الجانب»، على حد قول محمد النصر الذي رأى أنه من الممكن النهوض بالجانب الثقافي والفكري في المناطق التي يسيطر عليها الثوار، عندما نستطيع تقديم الحد الأدنى من الاستقرار، خصوصاً مع وجود كوادر وقدرات مميزة من المثقفين في هذه المناطق، ولكن الظروف الصعبة تحول دون ممارسة دورهم كما يجب.

قراءة للمشهد الثقافي جنوب دمشق

الناشط الصحفي «وليد الآغا» أشار خلال حديثه لـ عين المدينة، إلى أن الحراك الثوري ومنذ بداياته عُني بالجانب الثقافي بشكل كبير، حيث كان هدفه توعية المجتمع بضرورة الثورة على الاستبداد، ولكن مع اشتداد وتيرة حرب النظام على الشعب لوأد الثورة، والتطورات الميدانية وخاصة العسكرية منها، أجبرت الحراك على الانشغال بالجانب الإنساني باعتباره ضرورة مُلحّة، فطغى هذا الجانب على الجانب الثقافي. إلا أن المشاريع التوعوية الثقافية لم تخمد بشكل مطلق أيضاً، فبقيت بعض التجارب مستمرة بعملها توازياً مع الجوانب الأخرى.

ويضرب الأغا أمثلة عن بعض المشاريع الثقافية في جنوب دمشق كمجلة (ربيع ثورة) الإخبارية الثقافية، والتي كانت موجهة بالدرجة الأولى للشارع في جنوب دمشق، تتناول قضاياه بشكل أسبوعي. والآن هناك عدة مشاريع منها المكتبة الدمشقية ومركز آذار. ويرى الآغا أن ما تعيشيه المنطقة من حصار ومشاكل اجتماعية، كالبطالة مثلاً، أخّرت موضوع القراءة في سلم أولويات ابن المنطقة، دون تعميم ولكن بنسبة كبيرة.

في المقابل قدّم الكاتب الصحفي ومدير فريق دمشق برس الإخباري (فادي شباط) قراءة مختلفة، حيث اعتبر أن الحراك الثوري -جنوب دمشق- لم يستطع تقديم أي شيء على صعيد الجانب الثقافي، بسبب انكفاء غالبية الناشطين باستجلاب مشاريع تنموية غذائية، باستثناء بعض الناشطين الذين أسسوا مُلتقيات ثقافية بسيطة، تُنظّم بشكل دوري ندوات ثقافية تفاعلية وأمسيات شعرية. لكن ما زال عدد المهتمين أو الذين يُلبون الدعوات لحضور أنشطة ثقافية محدود للغاية، ويوماً بعد الآخر يتقلص العدد، وكل ما نخشاه الوصول إلى طريق مسدود في هذا المجال.

«حالياً يوجد مركز وتد لتنمية وتدريب الشباب يُقدّم دورات مهنية في تعليم الحلاقة الرجالية والنسائية، كما يُقدم دورات إعلامية وتنموية وإدارة المشاريع، ويُنظم بين الفينة والأخرى جلسات ثقافية تُساهم في نبذ التفرقة العشائرية والمناطقية، كما يوجد مركز آذار للدراسات، يُنظّم منتدى ثقافياً واحداً كل شهر، ويُقدّم رؤيته حول المستجدات المحلية الأخيرة، ويُقدّم تقديراً للموقف السوري بشكل عام. ويوجد مركز نساء ماهرات الذي يعمل في مجال تنمية النساء، ويُقدم التنمية البشرية والمهنية والفكرية» يشرح شباط.

يقول شباط، في المحصلة «هناك بعض المدارس التابعة لجهات ثورية أو لجهات مانحة حيادية، تُنظّم بين الفينة والأخرى زيارة لطلابها إلى المكتبة الدمشقية. لا أستطيع تعميم الأمر والمبالغة فيه، فواقع الحصار ما زال يفرض ذاته على كافة المستويات».

بادية السويداء.. حين كانت سوقاً مفتوحة للنفط والسلاح بين النظام وداعش

عبيدة نبواني

رغم الاختلافات السياسية بين أبناء محافظة السويداء، إلا أن غالبية الأهالي يجمعون على عداء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ويتفقون على اعتباره خطراً وجودياً لا يمكن التغاضي عنه. ورغم ذلك فقد تمتّع داعش طوال السنوات الماضية بنفوذ اقتصادي داخل السويداء، دفع البعض من أبناء المنطقة للتعامل معه، ولو بشكل غير مباشر.

تعتبر بادية السويداء الشرقية واحداً من الأسواق المهمة التي استغلها داعش لبيع جزء من إنتاجه النفطي، إلا أن تراجع نطاق سيطرته منذ أقل من عام، وخسارته لآبار النفط في دير الزور، أدى إلى تراجع قدرته على متابعة هذه التجارة كما كانت سابقاً.

ريف السويداء الشرقي.. سوق لتصريف النفط القادم من مناطق داعش

تنتشر شرق محافظة السويداء مجموعة من القرى والتجمعات السكانية الصغيرة، تقيم فيها بعض العشائر البدوية على أطراف المحافظة، وأبرزها عشائر العدوان والغياث والحسن. وتتصل هذه المناطق مع البادية السورية بشكل مباشر، ما كان يسمح لقوافل النفط بالوصول إليها قادمة من الحقول الخاضعة لسيطرة داعش في دير الزور، قاطعة نحو 300 كم في الصحراء. ورغم انسحاب داعش من المنطقة، إلا أن تجار النفط والسلاح أوجدوا منافذ وطرقاً ومصادر أخرى لتصريف بضائعهم.

تنتشر في محافظة السويداء عشرات الحواجز التابعة للأفرع الأمنية، وأبرزها الأمن العسكري، إلا أن كثرة هذه الحواجز وكثافتها لم تشكل عائقاً أمام مهربي الأسلحة والنفط، بين ضفتي السويداء الشرقية والغربية - ذهاباً وإياباً-، وإنما ساهمت فقط برفع أسعار المواد المهربة على الأهالي، بسبب الإتاوات التي يتقاضاها العناصر من المهربين.

يُعتبر النفط المكرر بدائياً من أكثر السلع الرائجة شرقي المحافظة، حيث بات الأهالي يعتمدون عليه بشكل واسع في ظل عدم توفر المحروقات بشكل نظامي، إذ يشير بعض المهربين، أن كميات النفط التي كانت تصلهم من داعش عبر وسطاء من البدو، كانت تقدر بنحو 50 ألف برميل أسبوعياً. إلا أن خسارة داعش لمعظم مناطق سيطرته، أدت لتراجع هذه الكميات إلى نحو خمسة آلاف برميل أسبوعياً فقط، ما أدى لارتفاع أسعار المازوت القادم من هذه المناطق إلى نحو 60 ألف ليرة للبرميل الواحد، بعد أن كان يباع بنحو 35 ألف ليرة، وذلك نظراً لقلة العرض وازدياد الطلب.

وقال أحد أهالي قرية الهويا شرق السويداء، والتي تمر منها خزانات النفط، إن معظم المهربين يكونون عادة من أبناء السويداء، إلا أنهم يتمتعون بعلاقات قوية مع أشخاص من البدو المقيمين شرق المحافظة، والذين يتمتعون بعلاقات مع عناصر داعش المتواجدين بأعداد محدودة حالياً في بادية السويداء.

بعد تراجع داعش في البادية، اضطر المهربون إلى إيجاد طرق ومنافذ جديدة لتصريف بضائعهم، فباتت أبرز المعابر تمر قرب قرى الكسيب ودوما وبارك ومنطقة تل صعدة شمال غرب السويداء، بعد أن كانت تمر قبل ذلك من قرى الهويا وملح والرشيدة والشعاب في الجنوب الشرقي.

وفي كلتا الحالتين، فإن قوافل النفط تصل إلى بادية السويداء الشرقية، ويباع هناك للبدو الذين يبيعونه للمهربين، إذ يتمتع هؤلاء بصلات مع أجهزة الأمن التابعة للنظام داخل المحافظة، ويتعاملون مع الحواجز المنتشرة فيها، ما يسمح لقوافل المازوت والبنزين بدخول المحافظة، إذ تباع كميات كبيرة منها للأهالي، بينما تصل كميات أخرى إلى غربي السويداء، ليشتريها أشخاص من البدو المقيمين فيها أيضاً، لينقلوها إلى المناطق المحررة في محافظة درعا.

ويشير أهالي في المناطق الشرقية من السويداء، إلى أن المازوت الذي كان يباع داخل السويداء باسم المازوت «الداعشي»، بات يسمى بين الأهالي بالمازوت «الأنباري»، إذ يقول المهربون والتجار أنه يصلهم من منطقة الأنبار في العراق، رغم عدم قدرتنا على التأكد من كيفية وصوله.

يبلغ سعر لتر المازوت «الأنباري» المهرب 300 ليرة سورية حالياً، فيما يصل سعر لتر البنزين إلى 350 ليرة، وهو قريب جداً من أسعار المازوت والبنزين «الحر» (الذي يشتريه أشخاص من محطات الوقود ويبيعونه للأهالي بأسعار مضاعفة). بينما يبلغ سعر المازوت الذي يصل من النظام إلى محطات الوقود نحو 185 ليرة، فيما يصل سعر البنزين إلى 225 ليرة، إلا أنهما لا يتوفران للأهالي في هذه المحطات.

عناصر النظام وتهريب السلاح في السويداء

يسير خط عمليات تهريب النفط والمحروقات من شرقي السويداء إلى غربها، بينما تسير في الوقت نفسه قوافل، بالاتجاه المعاكس، تحمل أسلحة من غرب السويداء إلى شرقها، فـ داعش الذي كان يبيع المحروقات للمهربين، كان يشتري الأسلحة من ميليشيات النظام. وكل ذلك يتم عبر وسطاء محليين من البدو

الذين يستطيعون التعامل مع الطرفين دون حرج.

مهربو النفط يكونون عادة مواطنين عاديين، تربطهم علاقات قوية مع قياديين في مجموعات وميليشيات تابعة للنظام، إلا أن المسؤولين عن تهريب الأسلحة يكونون غالباً هم هؤلاء القياديون أنفسهم. إذ برزت أسماء لقياديين في ميليشيا النظام يعملون بتهريب الأسلحة، مثل صخر عزام ورجوان الشامي ورياض أبو سرحان، وعناصر ميليشيا «الدفاع الوطني» التابعين لرشيد سلوم، عدا عن عناصر جمعية «البستان» و«كتائب البعث».

كان داعش، خلال السنوات الماضية، الزبون الأول لقوافل الأسلحة شرق السويداء. بينما تباع كميات قليلة نسبياً لأهالي القرى الشرقية، بسبب وجودهم على خط تماس مباشر مع داعش، وبذلك يبيع المهربون الأسلحة للطرفين. ومع انسحاب داعش من المنطقة وقلة أعداد مقاتليه هناك، ظهرت حاجة لإيجاد أسواق تصريف أخرى، إلا أن صعوبة العثور على زبون يشتري بسخاء مثل داعش، أدت لتراجع عمليات بيع الأسلحة نسبياً.

تبدأ عملية تهريب الأسلحة في منطقة «اللجاة»، التي شهدت معارك سابقة بين داعش وفصائل الجيش الحر، كألوية «العمري» وفرقة «العشائر». انتهت في آذار العام الفائت بإعلان «ألوية العمري» أن المنطقة باتت خالية من داعش؛ إلا أن عمليات التهريب بقيت مستمرة رغم انخفاض كثافتها.

يستلم عناصر الميليشيات التابعة للنظام «السلاح» من البدو المتواجدين في تلك المنطقة، إما عبر شرائه أو الاتفاق معهم على نقله باتجاه الريف الشرقي، مقابل مبالغ محددة تصل إلى نحو مليون ليرة سورية أي ما يعادل نحو ألفي دولار أمريكي، وفق ما ذكرت شبكات إعلامية في المنطقة.

تصل شاحنات السلاح إلى قرية جدل غرب السويداء، ومنها تدخل عبر طرق زراعية وصولاً إلى بلدة عريقة، مع المرور على حاجز لقوات النظام في طرفها الغربي، لتتابع طريقها نحو مدينة شهبا، حيث تتكفل مجموعة تابعة للمخابرات الجوية بنقلها من هناك إلى قرية طربا شرق السويداء، ويتسلمها المهربون مجدداً، ليقوموا بإيصالها إلى البدو الذين يتكفلون بوصولها إلى داعش.

في ظل كل ذلك الفلتان الأمني والاقتصادي، لم تساهم قوات النظام بأي عملية، حتى ولو كانت شكلية، للحدّ من عمليات التهريب، أو محاسبة المتورطين فيها. واقتصرت المساعي الرامية لإيقاف هذه القوافل على جهود أبناء القرى القريبة من مناطق التهريب، إضافة لإيقاف فصائل محلية عدداً من المتورطين، حيث تم تسليم بعضهم لأجهزة الأمن التابعة للنظام، ليتم الإفراج عنهم بعد أيام قليلة دون أي عقاب. وسبق أن وثق الأهالي عبر صور أو مقاطع مصورة، بعض الشاحنات التي تم إيقافها محملة بأسلحة أو ذخائر أو قذائف دبابات.

تنتشر، في الوقت الحالي، أعداد محدودة من عناصر داعش شرق محافظة السويداء في مناطق من البادية السورية، ورغم عدم وجود قوة فعلية له في تلك المناطق، بعد معارك طويلة خاضها ضده مقاتلو «الجيش الحر» والميليشيات المساندة للنظام، إلا أنه كان يسيطر قبل ذلك بشكل شبه كامل على البادية الشرقية للسويداء، من أطراف ريف دمشق شمالاً، وصولاً إلى مناطق قريبة من الحدود الأردنية جنوباً. كما كانت مناطق سيطرته تمتد عبر البادية السورية شرقاً وصولاً إلى ريف دير الزور.

شكل الامتداد الجغرافي الكبير لمناطق سيطرة داعش في مناطق خالية من البادية السورية، مع سيطرته على مناطق إنتاج النفط، عاملاً مهماً في تكوين قوة اقتصادية استغلها داعش، عبر أسواق، لتصريف منتجاته على أطراف مناطق نفوذه؛ إضافة لتمتعه بقدرة كبيرة على الحركة ضمن هذه المناطق.

وفي الوقت نفسه، شكّل توزع مناطق سيطرة داعش شرق وغرب السويداء، طوال ذلك الوقت، ورقة مهمة استغلها النظام بكافة الطرق الممكنة. فوجود تنظيم متطرف على جانبي محافظة السويداء، أعطى النظام قدرة على إرسال تهديدات، مبطنة حيناً وعلنية أحياناً، بضرورة الاختيار بينه وبين داعش، مستغلاً في الوقت نفسه حاجة الأهالي للمحروقات، عبر السماح بمرور كميات كبيرة من المازوت الذي ينتجه داعش، مقابل أرباح مالية ضخمة، يتقاسمها المهربون وعناصر الحواجز وقادة الأفرع الأمنية.

متداولة لقوات النظام في البادية

مخيمات النازحين تنتصر للغوطة

محمد سرحيل

بعدسة الكاتب

عندما تتمنى الموت قبل الموت، وتندثر أحلام الأطفال في أقبية الملاجئ. حينما تشعر أن العالم كله يقف ضدّك. وبينما تقف منتظراً مصيرك المجهول، يأتيك صوت من بعيد. يصرخ ويقول: يا غوطة نحن معك للموت، وحدها هذه الصرخة قد تعيد لك شيئاً من الأمل رغم الألم.

انتفاضة المخيمات

على وقع ما يجري في الغوطة، اجتمع عدد من سكان المخيمات التركية، لمساعدة سكان الغوطة المحاصرة وغيرها. إذ طالب الأهالي وجهاء وأئمة المساجد في المخيمات، بتنظيم حملات لجمع التبرعات للمدن المحاصرة المنكوبة، وعلى رأسها الغوطة الشرقية بريف دمشق.

استجاب الوجهاء وأئمة وخطباء المساجد للمطالبات، لتبدأ حملة شعبية عفوية، جاد بها سكان عدد من المخيمات في تركيا. ليفاجئوا المتقاعسين عن مساعدة ونصرة الغوطة، بمبالغ تُعدّ كبيرة مقارنةً بإمكانيات سكان هذه المخيمات، الذين لو ملكوا ما يكفيهم لما سكنوا داخلها أصلاً. إذ أنّ قوت غالب القاطنين منهم يعتمد على كرت المساعدات فقط، ورغم ذلك يُنفق كل واحد منهم بقدر إمكانياته وربما بما يفوقها.

في حملات التبرع هذه، تشتعل المنافسة بين الأحياء، وينقلب ليل النازحين نهاراً. تتداخل أصوات الإذاعات، وكأنها ليالي العيد. كما تتقاطع أصوات الدعاة أيضاً، كلٌ ينادي للتجارة مع الله، وأي تجارة أعظم من تجارة رابحة كهذه؟

حجم التبرعات

مطلع 2016 بدأت المخيمات بحملة لإنقاذ بلدة مضايا، شاركت فيها خمس مخيمات، وكعادتهما نال «حرّان والإصلاحية» المرتبة الأولى في الجمع، حيث بلغت عدد الحملات التي نفذها الأخيران قرابة خمسة وثلاثين حملةً، في حين دخل على خط المشاركة كل من مخيم جيلان بينار وكلس وتل أبيض للمرة الأولى. ورغم أن ترتيب مخيم تل أبيض يأتي متأخراً عن سابقَيْه، إلا أنه استطاع تنفيذ ثلاث حملات متتابعة: كانت الأولى للغوطة ومضايا، جُمع خلالها ثلاثة وسبعون ألف ليرة تركية، ما بين تبرعات نقدية، ومصاغ ذهبي وهواتف جوالة. أما الحملة الثانية فهي بعد تهجير سكان مدينة حلب، جُمع خلالها واحد وعشرون ألف ليرة تركية. فيما تستمر الحملة الثالثة للغوطة الشرقية حتى الآن، علماً أن مدة الحملة الواحدة لا تتجاوز أربعة أيام فقط.

ويقول إمام وخطيب مخيم تل أبيض الشيخ محمود طيجان لـ عين المدينة: إن جميع الحملات تتم بعد الحصول على موافقة من إدارة المخيم، كما أنها توثّق وفق إيصالات رسمية، يتم خلالها تسليم المبالغ لجهات موثوقة ومرخصة في تركيا أصولاً. يتم توثيق وصول المبلغ أيضاً إلى الجهة التي قامت باستلامه في سورية بالصوت والصورة، ويُعرض التوثيق على سكان المخيم أيضاً. وتوزع المساعدات على شكل سلال إغاثية، ومساعدات مالية وغذائية لعائلات الشهداء وأبنائهم. ويبلغ عدد سكان مخيم تل أبيض خمسة وعشرين ألف شخص، فيما يقطن مخيم حران خمسة عشر ألفاً، ومثله مخيم الإصلاحية أيضاً.

قصص مشرفة

ورغم أن القصص أكثر من أن تحصى، فقد روى لنا الشيخ محمود بعضها ومنها أن: أحد الشبان اقترض مالاً - بعد خطبته - ليشتري به هاتفاً، وحينما سمع النداءات والاستنفار داخل المخيم، توجه من فوره للمسجد، وقام بتسليم هاتفه للقائمين على الحملة. أما القصة الأكثر غرابة، حينما توجه القائمون على الحملة لبيع ما جمعوه من مصاغ ذهبي، حيث تساءل البائع مستغرباً عن مصدر الذهب سيما مع تنوع أصنافه، وحينما علم أنه عبارة عن تبرعات من أهل المخيمات، سأل عن المبلغ الذي تم جمعه، قيل له: أربعون ألف ليرة تركية، فقال: وهذه مني أربعون مثلها!

ويضيف طيجان: من أجمل المشاهد التي رأيناها خلال جميع التبرعات، أن الأهالي وكنوع من التعليم والتنشئة على التضحية والإيثار، يرسلون الأموال عن طريق أولادهم، حتى بات الأطفال يتسابقون للتبرع بـ «خرجياتهم» لأهل الغوطة!

ورغم أن حجم هذه المساعدات لا يتناسب بأي حال مع احتياجات المدن المنكوبة وسكانها، في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار، والحصار المطبق الذي يفرضه الأسد وشركاؤه، إلا أنها ستبقى حجة على كل متقاعس ومتخاذل، بل أثبتت هذه الحملات أن قليل الشعوب خير وأصدق من كثير الدول. وكما يقال: ما حكّ جلدك مثل ظفرك.

متضررون في كيليس يبحثون عن حلول

«رجل لقدام ورجل لورا»، هذا حال الواقفين أمام مبنى الهجرة والجوازات في ولاية كيليس التركية، يكلّمون أنفسهم، أو يجتمعون في دوائر للبحث عن حل لمشكلة إذن السفر، بعد أن فرضت الحكومة التركية على اللاجئين السوريين البقاء في أماكنهم، لتتحول المدن إلى سجن كبير.

ماجد الحلبي

يقترب أحدهم من حارس المكان، يُحاول بتركية مكسّرة أن يسأله عن كيفية الحصول على إذن سفر، يُحاول عبثاً أن يشرح له ظروفه. الحارس الذي يجيد بعض الكلمات التركية يعاجله بكلمة «يق»، أكثر الكلمات التركية شيوعاً، والتي باتت جزءاً من لغة السوريين أنفسهم في أحاديثهم اليومية، وغالباً ما يرافقونها بكلمة «سيستم يق»، وتعني أنه «لا يوجد شبكة أو نظام». يعود الرجل أدراجه للبحث عن طريقة أخرى.

ماهر (أب لثلاثة أطفال) يعمل في صناعة الأحذية، في المنطقة الصناعية لولاية غازي عينتاب، تحوّل إلى عاطل عن العمل منذ صدور القرار في نهاية كانون الثاني الماضي. فلا يوجد في كيليس ورشات أحذية، «كيليس ضيعة، كلها شارعين، الأتراك فيها مو ملاقين شغل» يقول الرجل. ففي كل صباح يرتدي ثيابه ويأتي مع بداية الدوام الرسمي للبحث عن حلّ، المترجم في الدائرة بات يعرفه، على حد قوله، هم يطلبون إحالة مرضية أو أن يكون طالباً في إحدى الجامعات، يستغرب ماهر الطلب «أنا لو درست كنت اشتغلت بالأحذية!».

لا يجيد بائع الخضار أبو أسامة (45 سنة) القراءة والكتابة، أمضى حياته مذ ولد كبائع للخضار، ومنذ خمس سنوات كان قد أتى بعائلته واستقر في كيليس، يخرج صباحاً إلى «البازارات» ليكفيهم ذلّ السؤال والوقوف في طوابير الإغاثة. لكنّ عمله الآن قد توقف، فقد كان يأتي بخضاره من «سوق الهال» في عينتاب، ومع القرار الجديد بات الذهاب مستحيلاً. يتساءل أبو أسامة عن الجدوى من القرار، فهل تريد الحكومة أن نبقى عالة على المجتمع، معظم السوريين يحاولون الاعتماد على أنفسهم للحياة، وخلق طريقة لكسب قوت يومهم ولو بشق الأنفس.

على صفحات التواصل الاجتماعي الخدمية، التي أنشأها السوريون في كيليس، إعلانات عن سيارات توصلك إلى المكان الذي تريده، بطرق مخالفة دون المرور على الحواجز، لكنّ كلفة الطريق بسيارة خاصة إلى عينتاب (60 كم عن كيليس) تتعدى مبلغ 100 ليرة تركية، في الوقت الذي لا يتجاوز دخل العامل السوري 40 ليرة في المدينة. ناهيك عن المخالفة، في حال تم كشفك وإيقافك، والتي تناقلت الصفحات أنها قد تصل إلى (1000 ليرة تركية)، وتحدثت عن أشخاص تم تنظيم مثل هذه المخالفات بحقهم.

يحاول السوريون المخاطرة بالذهاب، ولكن سائقي الحافلات في «كراج كيليس» في الآونة الأخيرة باتوا يرفضون حمل من لا يملك إذن السفر، خاصة بعد أن نظمت الشرطة التركية مخالفة بحق سائق أحد الحافلات، بقيمة 3400 ليرة تركية لوجود ثلاثة ركاب سوريين داخل حافلته دون إذن سفر.

يوجد في كيليس 180 ألف سوري، بحسب الإحصائيات التركية عن عدد اللاجئين السوريين، وقد يزيد العدد إن أضيف إليه من لا يملكون بطاقة الحماية المؤقتة «الكيملك». نسبة كبيرة منهم يعملون في ولايات مجاورة، باتوا الآن بلا عمل، خاصة مع رفض معظم الولايات طلبات النقل التي يتقدم بها أولئك الأشخاص لنقل مكان إقامتهم، يقول محمد خطاب الذي يسكن في عينتاب حالياً «عند قدومي من سوريا منذ أربع سنوات، استخرجت بطاقة الكيملك من كيليس، ومنذ ذلك الوقت قدمت أربع طلبات للنقل، وزرت مبنى الهجرة عشرات المرات، في كل مرة كان الجواب يأتي بالرفض، وعدم قبول طلبات النقل». يخشى محمد المرور على الحواجز المنتشرة في عينتاب، يحاول دائماً أن يسلك طرقاً فرعية للوصول إلى عمله في متجر في السوق الإيراني، «فهناك قرار يعيدني إلى كيليس وربما ترحيلي إلى سوريا إن كنت لا أملك إذن سفر».

في حديقة مبنى الهجرة والجوازات في كيليس، قال أحمد الذي يملك عقد عمل، قد وقعه حديثاً، في إسطنبول «لم تنفع كل الطرق في استصدار إذن سفر، حتى تلك التي يقوم بها السماسرة الكاذبون»، وقارن أحمد (الذي سيفقد عمله إن لم يصل إلى إسطنبول قبل نهاية الشهر الحالي) بين حال اللاجئين في تركيا وحالهم في أوروبا، وتساءل عن بطاقة اللجوء المؤقت «أليست هي وثيقة رسمية، لماذا يمنعونا من السفر؟ نعيش ضمن سجن كبير، تتخلله سجون أضيق، من صعوبة العيش والغربة والوحدة، ولكن إذن السفر زاد الطين بلّة، فأنا وأخوتي نعيش في ثلاث ولايات مختلفة، لا نلتقي إلّا على الواتس آب».

بطريقة ما وصل أحمد إلى إسطنبول، ليكتب على صفحته في الفيس بوك شاكراً الله الذي «أسرى به من كيليس إلى إسطنبول بدون إذن سفر».

«الثورات في كل الحكايا لا تنتحر»

مصطفى أبو شمس

بعدسة فادي الشامي - خاص

هي الرسائل من يمدّ يده للمصافحة بقوة. هي تلك الفكرة الأخيرة التي تخطر في بال أحدهم وهو يعيش أقسى لحظاته، لعلّه أراد لنا أن لا نتخيل المشهد كما يحلو لنا، نحن حين غدونا كلنا كتّاباً، وانعدم فعل القراءة والإنصات. وحين مات ساعي البريد في الغوطة، واستخدمت دراجته الهوائية للانطلاق مع الفجر للبحث عن فرن خبز. وتحوّل الأطفال من هواية جمع الطوابع إلى البحث عن فسحة خارج الأقبية، حتى لو كانت درجاً في مبنى، أمام صراخ كبار السن بالإنصات. لا لشيء مهمّ هذه المرة، ولكن لمعرفة وجهة الطائرة الجديدة المنطلقة من حميميم.

أمام ما يصلنا من الغوطة المحاصرة، والتي تعاني هجمة بربرية لإنهاء الحياة فيها وتهجير أهلها، وبمقارنة بسيطة بين ما يحدث الآن، وما حدث في حلب منذ سنة ونيّف، مع كثرة الحديث عن أوجه التشابه والاختلاف، وجدَ كثير من أهل الغوطة طريقهم. فلم يبق من حلب إلّا حكايات أهلها الدفينة، ورسائل كتبت على الجدران، فحوّلوا ما يعيشونه لسرديات يومية، بلغة عامية بسيطة. وبإحساس يتعاظم في الوقوف على العادي في حياتهم. كانت الرسائل واضحة، وكان لها أن تعيش وتبقى.

في كلّ مرة يكتشف فيها العالم أثراً لجنديّ على شكل رسالة مخبأة في زاوية ما، قد تكون رسائل حب، كتلك التي اكتشفت في إسبانيا (من بيدرو إلى ماريا) يطلب من رفاق سلاحه إيصالها، أو تلك التي اكتشفت كرسالة حب من جندي بريطاني لابنة صاحب الفندق، أو تلك الرسالة من سوري لاجئ تركها في جزيرة ماسوس اليونانية، وهو يحاول الهرب من بلاد الأولمب، كانت الصحافة تصدّرها في صفحاتها الأولى، ويتلقفها القراء كحالة أسطورية. الجنود قالوا في رسائلهم أن ذلك البوح بالكلمات هو ما يساعدهم على الحياة، وأن الرسائل التي يتلقونها كانت تنقلهم للعيش في عوالم مرسليها، كانوا يحتاجون، إذن وبحق، للحياة من خلالهم.

اليوميات التي نقلها ناشطو الغوطة، وابتدؤوها بعدم الاعتذار عن اللغة العامية، وصلتْ هذه المرة لتخبرنا أن الغوطة انتصرت. فهم ليسوا بحاجة لشركات علاقات عامة أو تسويق، ليتم التواصل بين المخلصين في الداخل و إخوانهم مخلصي الخارج. هم فقط يحتاجون لأن ننقل كلماتهم ثم نؤمن بها، على حد قولهم.

وأنت تقلب صفحاتهم تقف في يوم كامل على تلك التناقضات التي يعيشونها، بداية تشعر بالعجز، تكتفي بالدعاء والحوقلة، ثم يتحول الأمر إلى انتظار لتلك الرسائل، تعطيك جرعة من الحياة والبكاء والابتسامة والأمل معاً. «صباحاً لا تحتاج إلى صوت منبه كي تصحو، صوت الطائرات الجديدة هو من يقوم بدور المنبه»، تخبرك إحدى الناشطات على صفحتها، تلتقط أنفاسك لتكمل «في ناس بتموت زعبرة وفي ناس بتموت مشان شي مستاهل.. والواحد ميت ميت بقى ليش يموت زعبرة»، تُحاول أن تبقى قيد القراءة، يَدخل إلى الكلمات ظرف دمشقي حين تبحث الكاتبة عن باب الرجا، لتعدّ أبواب دمشق، ثم تضحك للقراءة العجولة، لم يكن إلّا دعاء موجّهاً إلى السماء. تسرق منك ابتسامة أخرى رسالة طريفة عن «كيف تحمي نفسك من القصف»، غريب ذلك التماهي مع فكرة الموت. ثلاثة طرق للحماية تختلف بحسب نوع القذائف، وإن صدف أن اجتمعت معاً كما يحصل غالباً «فهون بقى بتبقى قاعد بمحلك وين ما كنت، وبتتشاهد وبتستنى. متت بيكون الله يرحمك، ما صرلك شي بتدعي للناس يلي نزل عندهم، وبتكمل حياتك عادي». ساعات تمرّ وأنت تنتظر ما سيحدث، يخبرك الفيس بوك بإشعار «وواقفة تحت السما لألقط شبكة، وحاسة حالي خايفة اكتب ليكون آخر شي بكتبو بحياتي..عم أحكي مع ناس تعرفت عليهم ع الفيس بيردو الروح بحكياتهم وتشجيعهم. وياريت الشحن ما يخلص والحديث يصير، كيفكم وشو حا تطبخوا اليوم وايمت ح تزورونا... مو الله يحميكم وديرو بالكن ع حالكن والقصف كتير وبيجوز نموت!».

في الظهيرة هناك من يُخبرنا عن طفلته التي تلعب تحت أشعة الشمس، كان يحاول سؤالنا، كيف يمكن أن يُخبرها أن هناك في السماء من يحلّق ليسرق ابتسامتها؟ آخرٌ كان يعدّ أنفاس «الطفلة آية»، مرّة أخرى توقف قلبها، ماتت.

مساء يكون الحديث عن الأقبية التي لا تصلح للنوم وحكايات الآباء لأطفالهم، واحتضانهم لهم. أنين الأطفال وتعبهم وجوعهم، يمسحون رؤوسهم ويحاكون مصعب النميري الذي قال قبل أعوام «لا أريد أن أنجب الأولاد.. سُيغلق الباب على أصابعهم ذات مرة» يخبرونه أن «يا مصعب قبل حين قريب، خرجت أم أمير تحمل أولادها الجياع إلى السوق، فعادت موشحةً بالدم والبارود، و بين يديها جثّة طفل كانت تهذي وتتمتم: «لقد مات ولدي جائعاً.. لقد مات ولدي جائعاً» والدمع يرسم نهراً من الحزن على وجهها المُغْبَر». هناك رسائل دائمة لله، «شكراً يا الله لأنك معنا»، ورسائل أخرى لنا «إن لم يكن لديك أمل فدعنا نأمل»، ورسائل للعالم «لا نريد هدنة طويلة.. نريد فقط وقتاً بسيطاً لندفن شهدائنا»، ورسائل للغزاة «عبثاً تحاول لا فناء لثائر» ورسائل لهم «كأبطال (ملاذكرد) يكادون يلبسون أكفانهم تحت ثيابهم في كل حين.. استصحاباً لأسباب الرحيل»، لأن الأرض (من غير هؤلاء) ستبدو موحشةً جداً، و(بهم) لن تبقى على قبحها الذي بَلغته.

الحياة لفكرة ربما يكون أقسى من الموت لأجلها. بين شبان يقفون اليوم في وجه الموت الذي اختاروه، وآخرين يحملون إصرارهم على المضي في ثورتهم وإيمانهم بها، تترك رسائل الغوطة لنا ما نقتات عليه للبقاء.

الأسد وأبوه ... أخوة منهج الدمار الشامل

تشكّل العلاقة بين نظامي حافظ وبشار، وبين المفهوم الذي تقوم عليه أسلحة الدمار الشامل، أحد الوجوه الأكثر وضوحاً لنوع السلطة التي سعى الأب إلى بناء ديمومتها، وكرّس الابن صورتها المتوحشة التي تجاوزت حدود استخدامها، باعتبارها مناورة سياسية تقوم على منطق الرعب شبه المؤكد وغير المنفي، إلى الاستخدام العملاني الذي يقارب الانتحارية الجهادية؛ مع انتقال الدولة -النظام إلى الشاطئ الآخر من تعبيرها عن نفسها.

سهيل نظام الدين

لطالما كان امتلاك النظام السوري أسلحة كيماوية -وربما بيولوجية- سرّاً مكشوفاً لكل العالم، وللسوريين طبعاً، خصوصاً وأنّ سوريا لم توقّع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، إلّا بعد أن تحولت هذه الأسلحة إلى ثمن صفقة بقاء بشار الأسد إثر مذبحة الغوطة الشهيرة. وتكمن المفارقة في أنّ ذرائع امتلاك هذا النوع من الأسلحة المحرّمة دولياً، كانت تُساق على أنّها نوع من توازن الردع مع الأسلحة النووية الإسرائيلية، ضمن خطة «التوازن الاستراتيجي»، التي كانت حجر الأساس في دعاية نظام حافظ الأسد المانعة، والتي لم تحقق أيّ توازن يُذكر إلّا في إفقار الشعب والدولة في سوريا، لصالح برامج تسلّح لجيش هزمه مدنيون في أوّل الثورة بسرعة مذهلة، دفعت نظام بشار الأسد إلى استحضار احتياطيه الاستراتيجي الحقيقي، وهو تنظيمات إرهابية -سنيّة وشيعية-، وتحالفات موروثة مع إيران وروسيا حوّله استخدامها إلى أجير عند عدة قوى.

في الواقع، فإنّ عقلية «الدمار الشامل» الحاكمة لسوريا لا تتعلق فقط بالأسلحة الكيماوية، فهي مضمرة في كلّ إجراء أو مسار سياسي وأمني وعسكري، اتخذته الطغمة العسكرية والطائفية الحاكمة خلال أربعين عاماً، وهي موجودة في كليّة تعبيرها عن وجودها الفاعل في القرار النهائي الذي أعلنه الشبيحة - والجيش في مقدمتهم- بشعارهم المقيت «الأسد أو نحرق البلد».

يتحول مفهوم الدمار الشامل في هذه الحالة إلى سياسة أصيلة عند النظام، في مواجهة أيّ تهديد حتى لو كان موضعياً ومحدوداً في حجمه وأثره. وعملياً كان يتم «إحراق البلد» عند كل طارئ وإن بصور مختلفة. وما حدث من مذابح في حماة وحلب وجسر الشغور وسجن تدمر إبان انتفاضة الإخوان المسلمين في ثمانينات القرن الماضي، كان فصلاً في عملية «حرق بلد»، اتسعت لاحقاً في صورة موجات من الاعتقالات والإعدامات العشوائية والفوضوية والمنفلتة، كانت أشبه بسلاح دمار شامل ضرب كل مدينة وقرية في سوريا. وشاهد السوريون بأعينهم جثّة القانون، وهي تتلوى مختنقة في شوارعهم ومدارس أبنائهم وأماكن أعمالهم، تحت عجلات سيارات أجهزة الأمن التي استباحت حياة الناس مدنيين وعسكريين.

الاحتفالات المتكررة والكئيبة في كل مناسبة، مرمّزة باسم الأسد أو البعث، كانت أيضا سلاح تدمير شامل يتكرر استخدامه بانتظام، يجعل عدم التعرض له جريمة في توصيف قانون الطوارئ والأحكام العرفية. وسينطبق الأمر نفسه على السياسات الاقتصادية التي دمّرت قدرة البلد على إنتاج أيّ نوع من الرخاء المستقر، نتيجة لمغامرات إرهابية خاضها النظام في أنحاء العالم، ودفع السوريون ثمناً لها من كرامتهم على طوابير التموين. وحتى حين انفكّ الحصار وظهرت بوادر ثروة نفطية -ضئيلة بمعايير الإنتاج العالمي-، فقد عمل مبدأ «الأسد أو نحرق البلد» سريعاً، وانتهت الاكتشافات إلى جيوب آل الأسد وآل مخلوف.

منهج الدمار الشامل، هو أيضاً، سر مكشوف في تركيبة نظامين توارثا مفهوماً طائفياً وبدائياً للحكم، تبدّى في علمانية مزيفة ستالينية جعلت قاتلاً معتوهاً مثل رفعت الأسد قادراً على تشكيل مليشيات خاصة به؛ ليقصف شوارع دمشق نفسها بسلاح تدمير شامل كاد يُفجّر حرباً أهلية، بنزع حجابات النساء، وانتقل إلى جهادية تكفيرية عند بشار الأسد في صورة لطميات، واستسلام ثقافي كامل لمشروع إيران الاستيطاني.. أيضا في شوارع دمشق.

الأسباب التي تجعل مغادرة الغوطة ليست خياراً

حايد حايد
عن موقع The Middle East Eye
25 شباط
ترجمة مأمون حلبي

تعتقد أغلبية فصائل المتمردين في الغوطة الشرقية أن خيارها الوحيد، بالرغم من صعوبة ذلك، هو الحفاظ على بقائها هناك إلى أن تتغير الأمور.

لقد بدأ تركيز عموم الناس (سواءً في المنطقة أو في الغرب) يبتعد تدريجياً عن لوم الحكومة لقيامها بشن حرب إبادة ضد مواطنيها. عوضاً عن ذلك، بدأ الكثيرون يتعجبون، بل ويلومون، فصائل المتمردين لقيامها بالرد على هذه الحرب. والحجة المطروحة هي كالتالي: الرئيس الأسد وداعموه مصممون على فعل أي شيء من أجل السيطرة على المنطقة التي مساحتها 100 كم مربع، حتى ولو كلف الأمر مقتل 400 ألف شخص، وهو عدد السكان الذين يعيشون هناك.

لا مكان آمن

بناء على ذلك، إنها لمسؤولية المتمردين أن يخضعوا، عاجلاً وليس آجلاً، لمصيرهم الحتمي وينقذوا أرواح المدنيين. إن حجّة كهذه، مع أنها قد تكون بنيّة طيبة، تفشل بالإمساك بتعقيدات النزاع السوري. ليس ثمّة مكان آمن لأولئك الذين يجرؤون على معارضة الأسد. تكلمتُ خلال الأيام الماضية مع عدد من سكان الغوطة. المدنيون والمتمردون الذين يعيشون هناك يعرفون هذه الحقيقة جيداً. ومع أنه ليس كل شخص في الغوطة يعارض الحكومة، إلا أن العقاب الجماعي المستخدم من قبل الحكومة ضد المدنيين هناك، يدلل أن النظام ينظر إليهم بصفتهم جميعاً معارضين.

مغادرة البلاد ليست حلاً بالنسبة لأغلبية السوريين بسبب إغلاق الحدود المحيطة بسوريا. نقلهم إلى منطقة أخرى في سوريا قد يقلل مستوى العنف، لكنه لن يجعل الناس آمنين من الهجمات الحكومية المستمرة على المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين في شتى أنحاء البلاد. الحاضر والمستقبل المخيفان اللذان يواجههما أهالي حلب الشرقية الذين هُجّروا قسرياً إلى إدلب أواخر 2016 مثالٌ صارخ. فبعد أسبوعين من القصف العنيف على ذلك الجزء من المدينة، أُبرم اتفاق يجبر معارضي الأسد على مغادرة المدينة. بعد أقل من عام شنت القوات الحكومية والمليشيات المدعومة إيرانياً مع غطاء جوي روسي هجوماً للسيطرة على أراضي جديدة في إدلب، منتهكة اتفاقية خفض التصعيد المُقرّة في أستانا. كان لهذا القتال تأثير كارثي على المدنيين الذين يعيشون هناك. في غضون أسابيع، قُتل 300 مدني ونزح أكثر من 300 ألف شخص.

على خلاف حالة حلب الشرقية، حيث كانت الوجهة الريف الغربي للمدينة وإدلب، ليس لدى أهالي الغوطة خيار مميز. لقد أُخلي أهالي حلب إلى أماكن قريبة لدى معظمهم أملاك أو أقرباء فيها، عدا عن أن العديد من فصائل المتمردين كان لها قواعد فرعية هناك. بخصوص الغوطة، لا يوجد منفى «قريب» بالنسبة إلى سكانها. إدلب بعيدة. بالإضافة لذلك، توجد حروب مختلفة تجري هناك (النظام ضد المتمردين، نزاعات بين الفصائل، تركيا ضد الأكراد).إدلب عبَّرت أيضاً في مناسبات عديدة عن عجزها عن استيعاب قادمين جدد. الوجهة الثانية المحتملة هي درعا، الأقرب إلى الغوطة، لكن الوضع هناك أكثر هشاشة بسبب منطقة خفض التصعيد الحالية الرخوة.

النموذج العسكري الجديد

الوجهة الثالثة مدينتا جرابلس والباب اللتان تسيطر عليهما قوات درع الفرات المدعومة من تركيا. هاتان المدينتان واقعتان إلى حد كبير تحت الإدارة التركية. لذا، الانتقال إلى هناك يجب أن يتلاءم مع النموذج العسكري الجديد الذي تحاول أنقرة تطبيقه هناك، وهذا قد لا تنسجم معه كثير من فصائل المتمردين. علاوة على ذلك، تجربة المهجرين الآخرين الذين أُجبروا على الإخلاء إلى هناك، تحديداً من حمص، عانت من شكوى الناس من الظروف السيئة التي كان عليهم العيش فيها، لذا قرر بعضهم العودة إلى بيوتهم تحت سيطرة النظام رغم المخاطر المترتبة على ذلك. متمردو الغوطة ليس لديهم قواعد عسكرية أو تحالفات قوية في أي من تلك المناطق، وهذا ما يجعل احتفاظهم بالنفوذ والسلطة المعتادين على التمتع بها أمراً أكثر صعوبة.

الخيار الأخير

سيجبرهم الاتفاق على التخلي عن أسلحتهم الثقيلة ومواردهم، وهذا ما سيمنعهم من أن يكونوا قادرين على بناء أنفسهم في منفاهم الجديد. الخيار الأخير هو أن يبقى الناس في بيوتهم ويقبلوا سلطة الحكومة. لا نجانب الصواب إن قلنا إن نسبة كبيرة من السكان قرروا بشكل واعٍ البقاء في الغوطة تحت حصار النظام وقصفه المتواصل، على أن يعيشوا في المناطق الخاضعة لسيطرته. وكثير من الناس الآخرين ينتابهم الذعر مما قد يفعله النظام. افتراضهم هذا يرتكز على الطريقة التي تصرف بها النظام في أماكن أخرى. أغلبية المدنيين في الغوطة يعتقدون أنهم سيواجهون إجراءات عقابية. مخاوفهم العميقة قائمة على الانتهاكات التي ارتكبها النظام بحق المدنيين الذين قرروا البقاء في مناطق أخرى استعادتها القوات الحكومية. لقد تم الإبلاغ عن أن القوات اعتلقت الكثير من المدنيين في حلب الشرقية، واستغلت آخرين، وأجبرت الشباب على القتال إلى جانبها.

نتيجة لكل هذا، من الأفضل، بالنسبة إلى أهالي الغوطة، أن يقاتل المرء ويموت اليوم، عوضاً عن العيش ليقاتل في يوم آخر.

عمر وفراس المظهور..
شقيقان من دير الزور برعاية كافة الفروع الأمنية

بعد فترة طويلة قضوها بمحاربة الفساد في دير الزور، عبر حلقاته الضعيفة ممثلة بالموظفين، وأحياناً عندما يثقلون العيار فينالون من شخص مدعوم من مدير التربية، ينال أصحاب صفحات فيسبوكية موالية للنظام من عمر المظهور لأول مرة. ربما جاء تداول اسم المظهور -ضمن أسماء من جمعوا ثرواتهم عن طريق الفساد واستغلال الحصار الذي فرضته داعش على مدينة دير الزور- في سياق خطأ ما.

فراس المظهور

دعاس دعاس

في هذه الأيام يشعر بعض مؤيدي النظام الساخطين على الفساد ببعض التفاؤل، بعد تعيين عبد الحميد الكواكبي محافظاً لدير الزور، وإعفاء بعض المسؤولين الصغار. فالمحافظ «الشاب المتعلم صاحب السيرة النظيفة مالياً» كما يردد المؤيدون، سيطلق حملة مكافحة فساد محلية، تطال حتى رموزه المرتبطة بأفرع المخابرات. وهكذا بدأت الحملة كلامياً بالفئة المرتبطة برئيس فرع أمن الدولة دعاس دعاس، وعلى رأس تلك الفئة عمر المظهور الذي يعد كبير سماسرة الفرع. في سنوات الحصار عمل المظهور بالتجارة والتعهدات، وبرع في تقديم سلة خدمات خاصة للأثرياء المحاصرين، تبدأ بتسهيل مغادرتهم جيب النظام المحاصر في مدينة دير الزور بالطائرة، مقابل تنازل من جانبهم عن بيوت وسيارات وأراض للمظهور.

يذكر اليوم على صفحات الفيسبوك الكثير عن صفقات المظهور وابتزازه المحاصرين، دون المرور على تعهدات أخرى مولتها منظمات مثل الصليب الأحمر، أحدها مد خط مياه من الجورة إلى مشفى الأسد بتكلفة مليون و200 ألف دولار، وغيرها من صفقات عقدها لضباط في الفروع الأمنية، تبدأ بالعميد منذر غنام رئيس فرع المخابرات الجوية، وتنتهي عند جامع جامع وأسلافه في فرع المخابرات العسكرية بدير الزور.

في محل صغير لمواد البناء في حي الجورة الفقير بدأ عمر المظهور حياته العملية، قبل أن تتحسن أحواله في رعاية فرع أمن الدولة خلال العقد الماضي، ليصعد بسرعة ويعرف كمقاول مدعوم جداً، إلى الحد الذي يتدخل فيه المكتب الاقتصادي التابع لهذا الفرع ويلغي بعض المناقصات الحكومية التي لا يفوز بها المظهور، وإلى جانب أمن الدولة، نجح المظهور بعقد صلات متينة مع ضباط آخرين، كان أشهرهم رئيس الأشغال العسكرية قبل الثورة العميد غياث اسكندر حداد، لتتمدد من خلاله علاقات المظهور في كافة القطعات التابعة لوزارة الدفاع.

بعد اندلاع الثورة استفاد المظهور من حاجة النظام لحملة علاقات عامة نشط فيها المظهور على مستويات مختلفة، اجتماعية كوسيط مع شخصيات عشائرية، وأمنية ببناء شبكة تعمل لصالح النظام في أوساط المعارضة، واقتصادية بتأمين المواد والبضائع المختلفة التي يحتاجها النظام في مدينة دير الزور.

في مرحلة الجيش الحر أسس فراس شقيق عمر المظهور كتيبة خاصة في بلدة الجيعة بريف دير الزور الغربي، لم تقاتل النظام أبداً، بل ركزت اهتمامها بالغنائم التي مثلتها تركة القطاع العام في هذا الريف: مستودعات أعلاف، محطات مياه، مولدات كهرباء، محركات وعدد صناعية وغير ذلك من الممتلكات، ومن دون أن ينسى التقرب لجبهة النصرة عبر خدمات هامة قدمها لها.

وبعد سيطرة تنظيم داعش عمل فراس المظهور في ديوان خدمات التنظيم، حسب ما يقال، ليختفي خلال معارك الصيف، ثم يظهر فجأة في شهر تشرين الثاني الماضي، عابراً نهر الفرات من ضفة الجزيرة إلى قرية الحوايج في الشامية، حيث كان العميد دعاس في استقباله.

تقول شائعات أخرى، أن الحملة ضد المظهور لن تنجح في النهاية، لأنه متعدد الولاء، وما لا يوفره دعاس برحيله عن الدير سيوفره منذر غنام رئيس فرع المخابرات الجوية في دير الزور.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

ayn-almadina.com
info@ayn-almadina.com

@AynAlmadina
/3aynAlmadina

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع
SNP

الغوطة الشرقية

عدسة فادي الشامي - خاص عين المدينة